الأمم المتحدة

A/59/875

الجمعية العامة

Distr.: General
18 July 2005
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البنود ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ١٤٨ من جدول الأعمال
تعزيز منظومة الأمم المتحدة

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي والصين لدى الأمم المتحدة

نتشرف بإحالة نص البيان المشترك بشأن النظام الدولي للقرن الحادي والعشرين الذي وقعه خو جينتاو، رئيس جمهورية الصين الشعبية، وفلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (انظر المرفق).

وسنكون ممتنين لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

(توقيع) أندريه إ. **دينيسوف**
السفير
الممثل الدائم للاتحاد الروسي
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) وانغ **غوانغيا**
السفير
الممثل الدائم لجمهورية الصين
لدى الأمم المتحدة

260705 260705 05-42895 (A)
0542895

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي والصين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية والصينية]

بيان مشترك للاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية بشأن النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين

إن الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية (المشار إليهما فيما يلي بـ ''الطرفين'')،

إذ يشيران إلى الاحتفال الجاري بالذكرى السنوية الستين للانتصار في الحرب العالمية الثانية والذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة،

وإذ يتخذان دليلا الشعور بالمسؤولية التاريخية عن السلام والتنمية على الكوكب التي يحملانها على عاتقيهما كعضوين دائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة،

وعلى أساس التزامهما بإقامة عالم متعدد الأقطاب ونظام دولي جديد، الذي أعربا عنه في الإعلان الروسي – الصيني المشترك عن إقامة عالم متعدد الأقطاب وإنشاء نظام دولي جديد، الصادر في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧،

وإذ يؤكدان علاقات الطرفين القائمة على التفاعل والشراكة الاستراتيجيين المبينة في معاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون المبرمة بين الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠١،

يعلنان ما يلي:

١ - يمر العالم حاليا بتغييرات ذات أبعاد تاريخية. لذا فإن إقامة نظام دولي جديد سيكون معقدا وطويل الأمد.

وما زال السلام والتنمية، كما كان الحال في الماضي، موضوعا يجري النقاش فيه بشكل متكرر في هذا العصر. كما أن عمليتي إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب، والعولمة الاقتصادية، وهما اتجاهان رئيسيان في المرحلة المعاصرة من تطور البشرية، تحدثان بشكل غير متكافئ ومتعارض. ويتزايد الترابط بين الدول ازديادا حادا.

إن صون السلم، وتحقيق الاستقرار والأمن للجميع، والتنمية المتساوقة الشاملة في ظل ظروف من المساواة، ومراعاة السيادة وتبادل الاحترام والمنفعة العامة، وتحقيق ضمانات

لتوفر الفرص الإنمائية للأجيال المقبلة، تصبح بشكل متزايد قضايا محورية بالنسبة للبشرية في القرن الحادي والعشرين.

وبإمكان البشرية تحقيق هذه الأهداف بصورة مشتركة. لكنها تواجه في الوقت نفسه تحديات عالمية عديدة مثل الإرهاب الدولي، وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، والفجوة بين الفقراء والأغنياء، وتدهور البيئة، والأوبئة، والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات وما إلى ذلك.

٢ - ولا يمكن حل المسائل التي تواجه البشرية إلا في وجود نظام عالمي عادل وعقلاني قائم على مبادئ ومعايير القانون الدولي المعترف بها عموما. وعلى جميع بلدان العالم أن تتقيد تقيدا صارما بمبادئ الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، والتعهد المتبادل بعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، والمساواة وتبادل الاستفادة والتعايش السلمي.

وينبغي الضمان الكامل لحقوق جميع البلدان في اختيار الدرب الذي تسلكه لتحقيق التنمية تمشيا مع خصائصها الوطنية، والمشاركة المتساوية في الشؤون الدولية والمساواة في التنمية. ويجب تسوية الخلافات والنزاعات بالطرق السلمية، وتفادي اتخاذ الإجراءات من جانب واحد وعدم اللجوء إلى سياسة إملاء الإرادة أو التهديد باستعمال القوة أو استعمالها.

وينبغي أن تُصرَّف شؤون كل بلد على يد شعبه بصورة مستقلة، وأن تعالج الشؤون الدولية عن طريق الحوار والتشاور على أساس نُهُج جماعية متعددة الأطراف. وعلى المجتمع الدولي أن يتخلص بالكامل من التفكير القائم على المواجهة والتكتل، والرغبة في الاحتكار والهيمنة في الشؤون الدولية ومحاولات تقسيم الدول إلى دول قائدة ودول تابعة.

٣ - إن الأمم المتحدة هي المنظمة الدولية الأكثر شمولا وتمثيلا وموثوقية؛ ولا غنى عن مكانتها ودورها في العالم. وعليها أن تؤدي دورا مركزيا في الشؤون الدولية وأن تكون مركز وضع وتنفيذ المعايير الأساسية للقانون الدولي.

وينبغي أن تتوافق عمليات الأمم المتحدة لصنع السلام مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه. ومن الضروري اتباع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بدقة وتنمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وعلى الأمم المتحدة أن تؤدي دورا أكثر بروزا في النظر في قضايا الاقتصاد والتنمية على الصعيد العالمي.

ويجب أن تستهدف إصلاحات الأمم المتحدة تعزيز دورها المركزي في الشؤون الدولية، وزيادة فعاليتها، وتقوية إمكاناتها في مجابهة التحديات والتهديدات الجديدة. وينبغي

أن تجرى الإصلاحات على أساس مبدأ توافق الآراء وأن تتجلى فيها بشكل تام المصالح المشتركة لعدد كبير من الدول الأعضاء.

٤ - إن عملية العولمة بمفهومها الإيجابي تعزز التنمية الاقتصادية العالمية من خلال توسيع نطاق التجارة والعلاقات الاقتصادية بصورة دينامية لم يسبق لها مثيل والانفتاح على أوسع نطاق ممكن فيما يتعلق بالمعلومات. ومن الجهة الأخرى، تتطور العولمة بطريقة غير متوازنة للغاية ويصاحبها اتساع الفجوة بين البلدان والمناطق المتقدمة النمو وبقية العالم. ولكي يتسنى كفالة التطور السليم لعمليات العولمة، من الضروري زيادة التنسيق والتعاون الذي يحقق المصلحة المتبادلة وذلك بين الدول والمناطق، ورفض أية مظاهر تمييزية في العلاقات الاقتصادية، وتضييق الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وتعزيز الازدهار المشترك عن طريق توسيع وتعميق التجارة والمبادلات الاقتصادية والعلمية والتقنية.

ويتعين على المجتمع الدولي أن ينشئ نظاما تجاريا واقتصاديا عالميا يلقى قبولا مشتركا. أما وسيلة تحقيق ذلك فمن خلال إجراء مفاوضات على قدم المساواة، ورفض استخدام الضغط والجزاءات لتحقيق تنازلات اقتصادية من جانب واحد، والاستفادة من آليات المنظمات العالمية والإقليمية المتعددة الأطراف.

٥ - إن البلدان النامية، حيث يعيش السواد الأعظم من سكان العالم، قوة عظمى تساند تحقيق السلام والتنمية في جميع أنحاء العالم. وعلى المجتمع الدولي أن يولي أهمية كبيرة للمهمة المتمثلة في التغلب على الفجوة في مستويات التنمية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. والسبيل لإنجاز هذه المهمة، هو أن نضمن أولا وقبل كل شيء، إتاحة وصول جميع أعضاء المجتمع الدولي على قدم المساواة إلى الفرص التي تنشأ عن العولمة في المجالات الاجتماعية - الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية والمتعلقة بالمعلومات وغيرها، وتكثيف التعاون بين ''بلدان الشمال والجنوب'' و ''فيما بين بلدان الجنوب'' بما يخدم تبادل المنفعة، واشتراك البلدان المعنية في وضع وتنفيذ الالتزامات ذات الصلة، التي يجري التعهد بها في إطار الأمم المتحدة وغيرها من الهياكل المتعددة الأطراف.

٦ - إن حقوق الإنسان ذات طابع عالمي. وعلى جميع الدول أن تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأن، تعزز كفالة تلك الحقوق وتحميها مع مراعاة الطابع والتقاليد الخاصين بكل بلد على حدة، وتسوية الخلافات على أساس مبدأي المساواة والاحترام المتبادل وعن طريق الحوار والتعاون. ويجب أن تقوم الحماية الدولية لحقوق الإنسان على مبدأي الدفاع بشدة عن المساواة بين جميع الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٧ - ومن الضروري احترام التقاليد التاريخية للدول المتعددة القوميات، وتعزيز التعايش السلمي والتنمية المشتركة لمختلف الشعوب، وكذلك بذل جهود للدفاع عن وحدة الدولة. أي عمل يستهدف تقسيم دول ذات سيادة وإحداث الشقاق بين الشعوب هو غير مقبول. ولا يمكن تجاهل عمليات التنمية الاجتماعية الهادفة للدول ذات السيادة، ومن غير الممكن أن تفرَض عليها من الخارج نماذج للهياكل الاجتماعية والسياسية.

٨ - ويجب أن يصبح تنوع الثقافات والحضارات في العالم أساسا لإثرائها المتبادل وليس للصراع بينها. وإن المطلب المميز للعالم في الظروف المعاصرة ليس هو ''صراع الحضارات''، وإنما هو الحاجة إلى التعاون العالمي. ويجب علينا أن نحترم ونحمي تنوع حضارات العالم ونماذجه الإنمائية. ويجب ألا تصبح الاختلافات من حيث التراث التاريخي لجميع البلدان وتقاليدها الثقافية وهياكلها الاجتماعية والسياسية ونظمها القيمية والدروب التي تسلكها لتحقيق التنمية، تعلّة للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى. ومن اللازم أن يجري حوار بين الحضارات وتبادل للتجارب على أساس الاحترام والتسامح المتبادلين، وثمة ضرورة لأن تثري وتكمل بعضها البعض حتى نمضي قدما معا على درب التقدم. وينبغي تعزيز دور المبادلات الإنسانية لكي يتسنى إقامة علاقات ودية بين الدول أساسها الثقة.

٩ - ويدعو الطرفان المجتمع الدولي إلى مضافرة الجهود لإنشاء هيكل أمني جديد يقوم على الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة في الحقوق والتعاون. ويجب أن يتأسس هذا الهيكل سياسيا على معايير العلاقات الدولية المعترف بها عموما، وأن يرتكز اقتصاديا على التعاون الذي يحقق تبادل المنفعة والازدهار المشترك. وينبغي أن يقوم الهيكل الأمني الجديد على احترام حق جميع الدول في الأمن على قدم المساواة. ويجب أن يكون الحوار القائم على تساوي الحقوق والمشاورات والمفاوضات هو الوسيلة المتبعة لتسوية التناقضات وحماية السلام.

ويلتزم الطرفان بالهدف المتمثل في صون وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي العالمي والنظم القانونية والعمليات المتعددة الأطراف في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ويدعوان إلى الإسراع بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ ويسعيان إلى تعزيز تحقيق شمول المعاهدات المتعلقة بتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، من قبيل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وزيادة فعاليتها. ويدعو الطرفان إلى استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي وسباق التسلح فيه، وتحقيقا لهذه الغاية، يدعوان إلى إعداد اتفاق قانوني دولي بهذا الشأن.

ويعتقد الطرفان أنه من الضروري، في وجه التهديدات والتحديات الجديدة، اتخاذ تدابير فعالة إضافية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والمواد ذات الصلة. وتحقيقا لهذه الأهداف، يعرب الطرفان مفعمان بالعزم على التعاون الوثيق في إطار المنظمات والمحافل الدولية ذات الصلة، وكذلك على توسيع نطاق التفاعل مع سائر الدول. ويجب معالجة مشاكل الانتشار في إطار القانون الدولي عن طريق التعاون السياسي والدبلوماسي والدولي.

وسيشجع الطرفان تنفيذ المبادرة الرامية إلى إنشاء نظام عالمي، تحت رعاية الأمم المتحدة، لمواجهة التحديات والتهديدات الجديدة للأمن على أساس ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي ذات الصلة. وفي إطار الهيكل الأمني الجديد، يجب تعزيز التعاون الدولي كما يجب البحث المشترك عن سبل لحرمان الإرهابيين من المصادر المالية والدعم الاجتماعي، والقضاء على إيديولوجية الإرهاب والتطرف، وهي إيديولوجية قائمة على العنف والتنافر العرقي والإثني والديني. ولا يمكن قبول الكيل بمكيالين في هذا الصدد. بل يجب على جميع أعضاء المجتمع الدولي أن يدينوا بحزم انتهاكات حقوق الإنسان السافرة التي يرتكبها الإرهابيون والمنظمات الإرهابية. وينبغي أن تمنع المنظمات الإرهابية من اكتساب أو استخدام أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

١٠ - إن التكامل الإقليمي هو واجهة هامة للتنمية في الظروف الدولية الراهنة. ويلاحظ الطرفان الدور الإيجابي الذي تؤديه في عملية إقامة نظام دولي جديد المنظماتُ الإقليمية المتعددة الأطراف التي تعمل استنادا إلى نزعة إقليمية واضحة، والتعاون على قدم المساواة واتباع نهج غير انتقائي إزاء البلدان الأخرى. وفي الميدان الاقتصادي، يجب أن تعزز المبادرات الإقليمية زيادة انفتاح وفعالية الاتحادات التجارية. ومن المسائل المبدئية في مجال الأمن الإقليمي إنشاءُ آلية للتعاون في المجال الأمني تكون غير انتقائية تجاه البلدان الأخرى وقائمة على أساس المراعاة الشاملة لمصالح جميع الأطراف. ويؤيد الطرفان إقامة صلات أفقية بين رابطات التكامل الإقليمي وخلق جو من الثقة والتعاون المتبادلين فيما بينها.

١١ - ويساهم إقامة علاقات جديدة بين الدولتين الاتحاد الروسي والصين إسهاما كبيرا في إنشاء النظام الدولي الجديد. وتؤكد الممارسة المتعلقة بالعلاقات الروسية - الصينية أن المبادئ المحددة في هذا الإعلان تستند إلى مقومات الاستمرار وتبين أن علاقات حسن الجوار والصداقة والتعاون يمكن أن تقام على نحو فعال على أساس هذه المبادئ وأنه من الممكن حل مختلف المشاكل.

وكلا الطرفين مليء بالعزم على بذل جهود غير متوانية، جنبا إلى جنب مع الدول المعنية الأخرى، لبناء عالم متطور ومتساوق وللعمل كقوة بناءة كبرى لإقامة نظام عالمي آمن.

١٢ - وينطوي إنشاء نظام دولي عقلاني وعادل في القرن الحادي والعشرين على البحث المتواصل عن نهج وقرارات تحظى بقبول الجميع. ولن يصبح النظام العالمي الجديد ذا طابع عالمي حقا إلا بالقدر الذي تتقاسم به جميع الكيانات المشترِكة في الحياة الدولية مبادئه ومعاييره.

ويدعو الطرفان جميع بلدان العالم إلى إجراء حوار واسع النطاق بشأن مسألة النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين. ويتوقف مستقبل العالم وقدرة البشرية على المضي قدما على درب التقدم وإيجاد حلول للتحديات والتهديدات الناشئة، على نتائج ذلك الحوار إلى حد كبير.

(توقيع) ف. ف. **بوتين**
رئيس الاتحاد الروسي

(توقيع) خو **جنتاو**
رئيس جمهورية الصين الشعبية

موسكو، ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥